

بيان ممثل جمهورية إندونيسيا

أشكر السيد رئيس مجلس المحافظين،

باسم الحكومة الإندونيسية أعرب عن تقديرنا للصندوق لما يبديه من التزام قوي بتسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي وما يقدمه من دعم له.

وقد تشرفنا باستقبالكم أثناء زيارة العمل التي قمتم بها إلى إندونيسيا قبل 3 أشهر، وبالفرصة التي أتاحت لنا لاستعراض الشراكة المديدة بيننا، هذه الشراكة التي ترمي إلى ضمان معيشة أفضل لصغار المنتجين ولل سكان الريفيين.

إن الأزمات العالمية المتعددة والمتراطة التي يواجهها العالم، أي جائحة كوفيد-19، وأزمة المناخ، والنزاعات العنيفة الجارية، بما فيها الحرب في أوكرانيا، قد أوقفت أو قلبت الجهود نفسها التي نبذلها لتحقيق الأمن الغذائي كهدف رئيسي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

أما البلدان والشعوب التي لديها قدرة محدودة على مواجهة الأزمات فهي الأكثر تأثراً بأزمة تكاليف المعيشة المستمرة. وانتقلت آثار هذه الأزمة عبر ثلاث قنوات رئيسية هي: ارتفاع أسعار الأغذية، وارتفاع أسعار الطاقة، وتشديد الشروط المالية.

ويعمل الاقتصاد العالمي جاهدا للتعافي. وأورد تقرير فريق الاستجابة للازمات العالمية التابع للأمم المتحدة ما يلي:

اليوم، 60 في المائة من أفقر البلدان في مديونية حرجة أو شديدة التعرض لأن تصبح في مديونية حرجة.

والبلدان النامية تفتقر إلى 1.2 تريليون دولار أمريكي في السنة لسد فجوة الحماية الاجتماعية، وتحتاج إلى 4.3 تريليون دولار أمريكي في السنة مطلوب أموال أكثر من أي وقت مضى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد رئيس مجلس المحافظين،

كان التعاون بين إندونيسيا والصندوق أثناء رئاسة إندونيسيا لمجموعة العشرين تعاوناً فعالاً في أمور منها تعبئة المساهمات الطوعية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، والمبادرة لاتخاذ تدابير للتصدي فوراً لنقاط الضعف في مجال الأغذية، والسير قُدماً نحو التحول إلى نظام غذائي مستدام.

ويسر إندونيسيا أن تواصل مشاركة الصندوق في الرؤية ذاتها.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أطلعكم على آرائنا في الموضوع قيد البحث ... الذي سوف يظل مفيداً لرؤيتنا المشتركة في المستقبل.

أولاً، التكيف مع تغير المناخ

تدرك إندونيسيا الميزة النسبية للصندوق وتركيز الصندوق حالياً على إدراج المناخ في حافظة استثماراته التي تشدد بخاصة على ضرورة تعزيز التكيف الزراعي مع تغير المناخ في سياق نظم الأغذية الزراعية.

ونحن نقدر الدور النشط الذي قام به الصندوق في مفاوضات المناخ الدولية، بما فيها الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد مؤخراً، على اعتبار أن الصندوق رائد في التكيف مع المناخ، وخصوصاً أنه يوجه التمويل المناخي العالمي إلى صغار المنتجين والمجتمعات المحلية الريفية الفقيرة، وذلك من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وغيره من البرامج.

أما برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في إندونيسيا للفترة 2023-2027 فقد تناول استراتيجيات التكيف والتأقلم بهدف تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والاستعمال المستدام للموارد الطبيعية، باعتبار ذلك أحد أولويات التعميم.

ونحن نتطلع أيضا إلى العمل التعاوني المشترك بين الأمم المتحدة والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، هذا العمل الذي سوف ينفذ مشروعا رائدا في نوسا تنغارا الشرقية هدفه تعزيز القدرة على الصمود قي وجه تغير المناخ لدى المزارعين من خلال تحول النظم الغذائية.

وإضافة إلى ذلك، إننا نشجع الصندوق على القيام من خلال مرفقه بتعبئة الموارد، وتسريع مشاركته في العمل مع الصناديق المناخية والبيئية الرئيسية، ومساعدة البلدان، وبخاصة أدناها دخلا والبلدان النامية، والدول الهشة والدول التي تعاني من النزاعات، وذلك لتعزيز جهودها الرامية إلى التكيف مع المناخ في قطاع الزراعة.

وفي هذا الصدد، تشجع اندونيسيا الصندوق على تعزيز شراكاته الجامعة مع القطاع الخاص ومع منظمات دولية أخرى لمعالجة مسألة التمويل المناخي الحاسمة. فبال تعاون وحده مع الجهات المتعددة صاحبة المصلحة يمكننا أن نضمن وصول السكان الأكثر ضعفا إلى ما يحتاجونه من موارد ودعم للتكيف مع آثار تغير المناخ وأن نضمن مستقبلا مستداما للجميع.

ثانيا، دور الشباب في الزراعة

السيد رئيس مجلس المحافظين،

تري إندونيسيا أن الشباب مفتاح من مفاتيح التنمية المستدامة، خصوصا في البلدان النامية حيث أصبح الشباب عائدا ديمغرافيا. وباستخدام التكنولوجيا الرقمية في الزراعة والنظم الغذائية يصبح الشباب عاملا مغيرا لقواعد اللعبة في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنها خصوصا الهدف 2: القضاء التام على الجوع.

ومع ذلك، نادرا ما يرى معظم الشباب اليوم في قطاع الزراعة والمناطق الريفية فرصا للتطور.

وأسباب ذلك عوامل عديدة هي: التطور الحضري، والارتقاء بالأحياء، وإجهاد البيئة.

ولا يفوتنا أن نذكر محدودية الوصول إلى ما هو متاح لهم للمشاركة النشطة في التنمية الريفية والزراعية من ناحية التمويل، ورأس المال، والمهارات، والبنى التحتية.

وهذه فعلا فرصة أمام مشروعات الصندوق من أجل اجتذاب الشباب إلى المشاركة في الزراعة، كجيل شاب جديد من المزارعين، ورواد أعمال حرة في الزراعة، والجهات الفاعلة في سلاسل التوريد الريفية ...

وفي هذا الصدد، تود إندونيسيا أن تذكر تحديدا بضعة مشروعات في إندونيسيا يمولها الصندوق وكان لها أثر إيجابي في حياة مجتمعات محلية ريفية، ووقرت سبلا تمكينية للمجتمع المحلي.

وأحد هذه المشروعات برنامج خدمات دعم مبادرات وفرص عمالة الشباب.

ومن خلال عمليات تدخّل هذا البرنامج تدخلا هادفا في مناطق يُشار إليها بالرمز "3T" (وهي مناطق حدودية، نائية، متخلفة)، زود البرنامج شبانا وشابات بالمهارات والمعارف والموارد اللازمة لمباشرة وتطوير أعمالهم الحرة.

السيد رئيس مجلس المحافظين،

إن هذا البرنامج لم يوفر للشباب والشابات فرصا اقتصادية فحسب، بل ساعد أيضا في دفع النمو الاقتصادي المحلي، وإيجاد فرص عمل، وتحسين الرفاه العام في مجتمعات محلية ريفية.

وهذا البرنامج نموذج يُحتذى لبرامج الشباب في مجال ريادة الأعمال للشباب وفي التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية، وإننا نرى أنه شهادة على فعالية نهج الصندوق.

ثالثا، الترابط بين الماء والغذاء والطاقة، ترى إندونيسيا وجود ترابط لا شك فيه بين الماء والطاقة والنظم الغذائية.

ترجمة مقدمة من الصندوق من باب المجاملة

فمن بالغ الأهمية الإشارة إلى أن البلدان النامية كثيرا ما تفتقر للموارد والقدرة على إنشاء نظام كفاء ومتكامل ومستدام لإدارة الترابط بين الماء والغذاء والطاقة في قطاع الزراعة.

لذلك فإن إندونيسيا تقترح على الصندوق أن ينضم إلى الجهود التعاونية وبخاصة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي..

وذلك لتبادل المعارف والقدرات في مجال تمكين المزارعين وإدارة المحاصيل.

وزيادة الاستثمار في إدارة المياه، والمعرفة الفنية في ميدان التكنولوجيا، والري، والبنى التحتية، بالمشاركة مع الوكالتين الأخرين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما ومع أجهزة الأمم المتحدة.

ونرى أن من الممكن، بدعم من الصندوق، مواصلة تطوير شراكات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لإحداث آثار أكبر تعود بالنفع على نظامنا الغذائي العالمي.

ومن زاوية أخرى، ترى إندونيسيا أن من الممكن أن يستفيد الصندوق من القيمة المضافة التي تأتي بها الشراكة في البرامج مع مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

السيد رئيس مجلس المحافظين،

وأخيرا، انطلاق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

ترحب إندونيسيا بإجراء مشاورات شاملة لمناقشة أعمال الصندوق ككل باستشراف أولويات أمتن.

ولرسم صورة كاملة لأثر الصندوق على الأرض ووجهته المستقبلية، فإن من المفيد إعداد عملية التجديد الثالث عشر للموارد بالتوازي مع وثيقة "تقييم الأثر والدروس المستفادة لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق"، ووثيقة "استعراض منتصف المدة لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق".

ويجب أن يكون التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق موافقا للتدابير العالمية الحالية المتخذة للتخفيف من حدة الأزمات المتعددة الأبعاد.

ويجب أيضا أن يعزز التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مشاركة المجتمع المحلي باعتباره صلب عمل الصندوق، وأن يحافظ بثبات على نهجه الذي يتمحور حول الإنسان.

ويجب أن يمهد التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق السبيل أمام دور الصندوق في مجال ريادة الأعمال الابتكارية في الزراعة من خلال الزراعة الرقمية الرامية إلى تحسين سبل عيش المزارعين ...

وهنا يحتل مكان الصدارة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أداة قيمة للنجاح في بناء القدرة على بذل الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التحول الريفي الشامل.

وفي الختام، تؤكد إندونيسيا التزامها بتسريع التنسيق والتعاون لمواجهة التحديات العالمية الراهنة سعيا إلى زيادة القدرة على الصمود والشمولية والاستدامة في الزراعة والنظم الغذائية والتنمية الريفية.

وشكرا للسيد رئيس مجلس المحافظين.